

## أبعاد الأمن الغذائي والتنمية المستدامة دراسة تحليلية

روابع عبد الباقي<sup>1\*</sup>، روابح عيلة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2-، rouabah\_abdelbaki@yahoo.fr

<sup>2</sup> جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2-، rouabah\_abla@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2023-1-20 تاريخ التقييم: 2023-2-3 تاريخ القبول: 2023-6-2

### Abstract

### الملخص

The proposed paper aims to know the nature of the relationship between the two phenomena of food security as an alternative concept of self-sufficiency and sustainable development, especially if we know that both have experienced significant developments and practical and theoretical overlaps that vary and the nature of each historical phase.

To study and analyses various aspects of the topic, the analytical descriptive approach and the historical approach have been adopted to identify the essential elements of both and to better understand the nature of their relationship.

The paper reached a series of findings: despite the overlapping goals, sustainable development remains far more comprehensive than food security, its areas are broader and its dimensions greater. It has also become clear that in an era of globalization, food has become a deadly weapon, such as a weapon of real battles, used to bring down States and change other countries' geography.

**Keywords :** food security, self-sufficiency, sustainable development, dimensions of Food Security,

تهدف الورقة المقترحة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين ظاهرتي الأمن الغذائي كمفهوم بديل عن الاكتفاء الذاتي والتنمية المستدامة ، خاصة إذا علمنا، أن كلاهما شهد تطورات هامة وتداخلات عملية و نظرية تختلف وطبيعة كل مرحلة تاريخية.

لدراسة وتحليل مختلف جوانب الموضوع، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي للوقوف على العناصر الأساسية لكلاهما ولفهم أفضل لطبيعة العلاقة التي تحكمهما.

توصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: أنه و بالرغم من تداخل الأهداف وتشارك بعض الغايات، تبقى التنمية المستدامة أشمل بكثير من الأمن الغذائي، فمجالاتها أوسع وأبعادها أكثر. كما اتضح أنه وفي عصر العولمة أصبح الغذاء سلاحا فتاكا كسلاح المعارك الحقيقية، يستخدم لإسقاط دول وتغيير جغرافيا دول أخرى.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي ، أبعاد الامن الغذائي ، الاكتفاء الذاتي، التنمية لمستدامة.

## 1. مقدمة:

يعتبر الأمن الغذائي من المفاهيم الأساسية التي شغلت اهتمامات الرأي العام الدولي سابقا، وعادت بقوة الى سطح العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك في أعقاب الأزمة الأوكرانية الروسية إن هذه الأزمة، فضلا عن الازمة الصحية العالمية كوفيد 19، قد غيرت العديد من المفاهيم التي كانت سائدة وعرت الشعارات التي ما فتئ أن تغنت بها البلدان الغربية والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، كالحرية الاقتصادية بدون حدود وبدون سدود على شاكلة تلك الموجودة بالولايات المتحدة الامريكية والتي سوقت لها لعدة سنوات، بل تم فرضها على كافة بلدان المعمورة، تحت ما يسمى العولمة الاقتصادية والمالية، ونشر ثقافة الحرية في مختلف المجالات: الاقتصادية، المالية، التجارية، الثقافية والسياسية...

إن مثل هذه المعتقدات يبدو أنها قد كجحت وولت وأن الأطر " الكلاسيكية"؛ أي تلك التي حمل شعارها العديد من الخبراء والكتاب "التمويون" وهي التنمية الوطنية المعتمدة على الذات قد رجعت بقوة الى مجالات الفكر والسياسة والمجالات العملية. وبالتالي فإن فكرة الاعتماد على الغير، كما يشاع أو يسوق من خلال اقتصاد السوق والإنتاج الى السوق العالمي لتلبية الحاجات الأساسية الداخلية، قد تراجعت بفعل الدروس المستقاة من أزمتي كوفيد 19 والأزمة الأوكرانية الراهنة. فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين تساءل في أحد خطاباته عن كميات القمح التي خرجت من أوكرانيا، في اطار الاتفاق الثلاثي التركي- الروسي والأوكراني ووجهت أغلب كمياتها الى البلدان الرأسمالية المتطورة، في حين تم التغاضي عن البلدان المتخلفة وعدم استفادتها من الكميات المنقذ عليها من الغذاء، وبالتالي هُمشت بشكل عمدي كما هُمشت بالأمس القريب في عز أزمة الوباء الدولي وحرمانها من الحصول على لقاح كوفيد 19، وهو ما يخالف مبادئ روما حول "الأمن الغذائي العالمي المستدام لنوفمبر 2003 وإطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات" الموصي به خلال الدورة 42 للجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر 2015.

إن ظاهرة الأمن الغذائي أضحت الشغل الشاغل في الوقت الراهن لمختلف حكومات البلدان، ذلك أنه وفي ظل التذبذب الحاصل في سلاسل الإمداد والتخزين للغذاء على المستوى العالمي، أصبح الاعتماد على الذات الخيار الأساسي بل الخيار الأمن للبلاد والعباد، خاصة في ظل العجز المسجل في الاكتفاء الذاتي لدى أغلبية البلدان المتخلفة، حيث يفسر هذا العجز بعنصرين على قدر من الأهمية، الأول هو نمو الاستهلاك الغذائي لديها بمعدل أكبر من نمو الإنتاج الزراعي وثانيا

هو ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي وما ينتج عنه من ضرورة تلبية الحاجات والمتطلبات الغذائية السكان.

على أساس ذلك يبرز أو يطفو إلى سطح الأحداث التاريخية الراهنة سؤال أساسي وهو: ما هي أبعاد ومقومات الأمن الغذائي في البلدان المتخلفة؟

إن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء في ظل الإصلاح الاقتصادي والزراعي وفي ظل الظروف الملائمة، يشكل عنصرا أساسيا للرفع من معدلات النمو الاقتصادي وداعما رئيسا لاستقلالية القرار السياسي لهذه البلدان.

بغية الإجابة على الاشكالية المطروحة سوف يعتمد المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الظاهرة، أي ظاهرة الامن الغذائي والتنمية المستدامة بشكل دقيق وتحليل مكوناتها الأساسية ومعرفة طبيعة العلاقات بينهم

وبهدف الاحاطة بمختلف جوانب الموضوع سوف يتم تقسيم الورقة البحثية إلى أربعة محاور، حيث سيتم التعرض الى الزراعة والغذاء بشكل موجز من خلال الفكر الاقتصادي والنظريات الاقتصادية، فضلا عن بعض المفاهيم الأساسية ذات العلاقة بالأمن الغذائي التي تبنتها بعض الهيئات والمنظمات الدولية، كما يستعرض المحور الثالث أبعاد الأمن الغذائي، أما المحور الرابع فيتطرق للتنمية المستدامة .....

## 2. وجهة نظر الفكر الاقتصادي للغذاء والأمن الغذائي.

إن الرجوع للفكر الاقتصادي يعطينا صورة دقيقة للماضي، كما ينير لنا السبيل في الحاضر ويسمح لنا من معرفة الاتجاهات في المستقبل. فإشكالية الغذاء والأمن الغذائي، قد تم تناولها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الفكر الاقتصادي بأشكال متعددة ومن زوايا مختلفة، فالتجاربيون على سبيل المثال يعتبرون أن القطاع الزراعي هو قطاع هام، بالرغم من اهتمامهم بالقطاع التجاري الذي يعتبر القطاع الأول على مستوى النشاط الاقتصادي.

يمكن أن نلمس هذا الاهتمام عند كل من توماس مان، الذي كان "يميز بين الثروة الطبيعية وتمثل في إنتاج الطبيعة والثروة المصنوعة أو المصطنعة وهي نتاج لعمل إنساني" (النجار، 1973، صفحة 40) وقد بين أن المصلحة تقتضي عند التصدير أن تتضمن الصادرات حد أدنى من الثروة الطبيعية وحد أقصى من الثروة المصنوعة. ووضع اثنتا عشر قاعدة صالحة للسياسة الاقتصادية التي تخدم المملكة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر "وجوب الامتثال عن المغالاة في استهلاك السلع الأجنبية في الغذاء والرداء" (النجار، 1973، صفحة 41).

أما الاتجاه الصناعي في فرنسا، فقد اتجه به كولبير إلى القطاع الصناعي، بالرغم من معرفته بأهمية القطاع الزراعي، وأن سبب المفاضلة للقطاع الأول على حساب الثاني، أي القطاع الزراعي لأنه يخضع لعوامل مناخية يمكن أن تؤدي إلى تذبذب في الانتاج الزراعي، مما يؤثر على الاقتصاد، ولذا اختار القطاع الصناعي لزيادة الصادرات، لأنه يمكن وبسهولة التحكم في طاقات الانتاج.

ونظرا لإدراك كولبير أهمية القطاع الزراعي للصناعة الفرنسية، حيث كان المزود الأول للقطاع الصناعي بالمواد الأولية، فقد قام بتسقيف أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية الزراعية بغية إكساب السلع الصناعية الفرنسية قدرة تنافسية أكبر في الاسواق الخارجية.

أما الاتجاه في ايطاليا الذي تزعمه أنطونيو سيرا، فقد حاول اعتماد سياسة مالية، غير أن ما يشد الانتباه في مجموعة أفكار هذا الاتجاه، هي الأفكار التي جاء بها جيوفاني بوتيرو في عام 1588، والتي حاول من خلالها المناذاة باتباع الاتجاه الصناعي في فرنسا لامتناس اليد العاملة العاطلة، ولذلك جاء بالفكرة الزراعة / السكان، حيث تطرق في كتابه «حول أسباب المُدن» إلى " مناقب المدينة المُنتجة والمغذية، حيث تُمثل الأولى معدل التكاثر البشري، في حين تمثل الأخيرة قدرة منتجات المدينة ورفقها على الحفاظ على الناس. تنمو المدن عندما تكون مناقبها المُغذية أكبر من المنتجة/ التوالدية، ولكن في هذه المرحلة الحتمية عندما تنعكس المناقب، تبدأ المدينة في الموت" (ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، 2022).. إن مثل هذه الأفكار التي عرضها بوتيرو سوف يستعرضها فيما بعد بشكل أكثر تجسيدا روبرت مالطوس في نظريته للسكان.

عموما اهتم التجاريون بالقطاع الزراعي وذلك لتلبية حاجات السكان ومساعدتهم في الاغتناء لا سيما الطبقة الرائدة في المجتمع آنذاك وهي الطبقة التجارية. ولذا يقول السعيد النجار في كتابه المذكور كمصدر للبيانات المستخدمة " إذا كان ميكيا فيلي يقول بوجود اغتناء الدولة وتفجير المواطنين فإن التجاريين يعتقدون أن الدولة تزداد قوة بعدما تساعد مواطنيها على الاغتناء لا سيما التجار "

الفكر الاقتصادي الموالي، هو فكر مناهض للفكر التجاري، وهو الفكر الاقتصادي أو الطبيعي الذي اهتم بالقطاع الزراعي واعتبره القطاع الوحيد المنتج "ينتج ناتجا صافيا" مصدر الثروة، وبالتالي فان القطاعات الأخرى تعمل على خدمة القطاع الأول، " فالتجارة تنقل والصناعة تحول والزراعة تضاعف".

أما الفكر التقليدي فقد اهتم، هو الآخر بالقطاع الزراعي بالرغم من تركيزه على القطاع الصناعي، وأعمال كل من: آدم سميت وريكاردو وجون ستوارت ميل سواء في التوزيع أو التجارة الخارجية خير دليل على ذلك.

غير أن ما يشد الانتباه أكثر في الفكر التقليدي هو البروز من جديد للعلاقة بين السكان والأمن الغذائي الذي تبناه روبرت مالطوس في نظريته حول السكان، حيث يرى من خلال دراسته للمجتمع الأمريكي آنذاك، أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية والغذاء يزداد بمتوالية حسابية، وبالتالي سوف يأتي اليوم الذي لا يكفي فيه الغذاء السكان، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض والمجاعات.

أما المدارس الأخرى، فقد اهتمت بالقطاع الزراعي واعتبرته ذو أهمية قصوى شأنه شأن القطاعات الأخرى المنتجة، التي تهدف إلى تلبية الحاجات المتزايدة للسكان؛ خاصة فيما يتعلق بالغذاء.

### 3. المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي:

سوف يتم تقسيم هذا المحور إلى عنصرين: الأول يتعلق بمفهوم الأمن الغذائي، أما الجزء الثاني فيرتبط ببعض المفاهيم ذات العلاقة بالمفهوم الأول، أي الأمن الغذائي.

#### 1.3 مفهوم الأمن الغذائي:

هناك مجموعة من التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي، غير أنها من ناحية المحتوى تتفق إلى حد كبير في العديد من النقاط بالرغم من الاختلافات الشكلية.

أولا من الناحية اللغوية نلاحظ أن كلمة الأمن الغذائي، هي كلمة مركبة من لفظين، الأول يتعلق بالأمن، ولغويا هو نقيض الخوف وهو الحماية والطمأنينة، وهو ما نجده أيضا في لسان العرب الذي يرى أنه الأمان وعدم الخوف، قال تعالى: " الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ " (سورة قريش، الآية 4). أما اللفظ الثاني وهو الغذاء فمعناه اللغوي في الجامع " كل ما يكون به نماء الجسم وقوامه من الطعام والشراب ... " (معجم المعاني الجامع، 2022)

أما مفهوم الأمن الغذائي ككل فقد تم تعريفه من طرف العديد من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبالرغم من التقارب في مجموعة التعاريف إلا أن هناك بعض الاختلافات الفرعية أو الشكلية، حيث سيتم عرض ثلاثة تعاريف لمنظمات دولية:

+ تعريف البنك الدولي: في تقريره المعنون ب: " الفقر والمجاعة " لسنة 1996، عرف البنك الدولي الأمن الغذائي ب: " وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية" (بن يزة، 2018، صفحة 16).

+ أما المؤتمر الثاني الخاص بالتغذية المنعقد في نوفمبر 2014، والذي جمع كل من: المنظمة العالمية للصحة والمنظمة العالمية للتغذية فقد أكد: " على حق كل فرد في الحصول على أغذية آمنة وكافية ومغذية بما يتماشى والحق في الحصول على الغذاء الكافي والحقوق الأساسية لكل فرد في التحرر من الجوع"

يلاحظ من هذا التعريف أن لكل فرد في هذا الكون الحق في الحصول على أغذية آمنة وكافية ومغذية بما يتناسب والحقوق الأساسية للإنسان للابتعاد عن الجوع.

+ أما التعريف الثالث الذي تم اختياره في هذه الورقة هو الخاص بلجنة الأمن الغذائي العالمي، ففي تقريرها الموسوم ب: الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية لسنة 2017، أكدت اللجنة أن تحقيق الأمن الغذائي سيكون عندما: " يتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الإمكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة " (لجنة الامن الغذائي العالمي للأمم المتحدة، 2017)

يمكن إبداء من هذا التعريف الملاحظات التالية:

- أولاً يمكن أن ندرك من خلال هذا التعريف مدى التقارب الحاصل في مفهومي كل من البنك الدولي ولجنة الأمن الغذائي للأمم المتحدة؛ خاصة في الفقرة الأخيرة المتعلقة بحياة موفورة بالنشاط والصحة.
- ثانياً إن ما يشد الانتباه أن المفهوم يركز على جميع الناس؛ أي على المستوى العالمي وليس الاقليمي أو القطري؛ وهذا يمكن فهمه من خلال العولمة الاقتصادية والمالية التي تدعو لها البلدان الرأسمالية المتطورة والمؤسسات الدولية التي تسيطر عليها.
- ثالثاً إن هذا التعريف ينسجم إلى حد كبير مع " الحق في الغذاء" الذي تنص عليه الاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 (لجنة الامن الغذائي العالمي للأمم المتحدة، 2017).
- رابعاً إن التعريف يركز على الجهود العالمية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، فضلا عن ذلك فإن الأمن الغذائي والتغذية أصبحا عنصرين أساسيين لا يمكن الفصل بينهما، ذلك

أن الغذاء يقصد به مجموع المواد الصالحة للأكل والشرب للحصول على الطاقة اللازمة للبقاء على قيد الحياة، أما "التغذية فهي جزء من المواد الغذائية التي تستخدمها الخلايا وتقوم أجسامنا بعملية الأيض لتزود أجسامنا بكل ما تحتاجه" (ميدي كير الشرق الاوسط، 2022).

- خامسا يركز المفهوم السابق على أربعة ركائز أساسية:

أ- توفر الأغذية، من الناحية الكمية والتنوعية.

ب- إمكانية الحصول عليها بسهولة ويسر، أي يمكن أن تتوفر هذه الأغذية لكن لا يمكن الحصول عليها لانعدام الدخل لدى الفرد أو الافراد، أو لانعدام المساعدات اللازمة للحصول عليها بالكمية الكافية، أو بسبب ارتفاع فاحش في الأسعار، أو لانعدام المرونة اللازمة في الأسواق لضمان السيولة في سلاسل الإمداد. وعليه فإن هذه العناصر ضرورية للولوج وبسهولة للحصول على الغذاء كما وكيفا.

ت- استخدامها أو استعمالها للحصول الجسم على الطاقة الكافية للقيام بالنشاط وتجديد قواه العضلية والفكرية لاستمراره في الحياة الكريمة.

ث- إن عنصر الاستخدام ينطوي أيضا على ضرورة صلاحية هذه المواد وسلامتها للحصول على السرعات الحرارية الكافية (التغذية) لجسم الانسان.

### 2.3 مفاهيم أساسية أخرى:

هناك مجموعة من المفاهيم ذات العلاقة الوثيقة بالأمن الغذائي، غير أن الورقة سوف تركز

على بعض المفاهيم التي تخدم الموضوع.

#### 1.2.3 الفجوة الغذائية:

بعد استعراض المفاهيم الخاصة بالأمن الغذائي، فلا بد أيضا، من التعريف بالفجوة الغذائية

باعتبارها شكلا من أشكال القصور الكمي في الغذاء والتغذية مقارنة بحاجات ومتطلبات السكان، حيث يمكن حسابها على شكل معادلة كما يلي (بن حافظ، 2022، صفحة 21):

الفجوة الغذائية = الإنتاج الغذائي الوطني أو المحلي - الاستهلاك الغذائي الفعلي.

ويتضح من خلال هذه المعادلة أنه يمكن أن يكون الاستهلاك الغذائي أكبر من الإنتاج

الوطني، وفي هذه الحالة فإن الفجوة أو الفرق كميًا ونوعيًا يتم تغطيته من طرف الدولة من خلال الاستيراد الخارجي.

نقصد هنا نوعيا أو كيفيا، مستوى محدد من البروتينات وسعرات حرارية معينة، وفقا لما تتطلبه المعايير الدولية (بن حافظ، 2022، صفحة 20).

يمكن أن نميز هنا بين ثلاث حالات أو مستويات من القدرة على تلبية الدولة لهذه الحاجات (مصطفى، 2017، صفحة 50):

- مستوى الكفاف: وهو قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية وفقا للشروط والمعايير الدولية.
- المستوى المتوسط: ويكون فيه البلد قادرا على تلبية الحاجات الغذائية ببسر بالرغم من وجود حالات سوء التغذية التي تتباين من مستوى الى آخر من الأمن الغذائي عند هذا المستوى.
- المستوى الأعلى أو المحتمل: تكون فيه الدولة قادرة على تلبية حاجات السكان كما وكيفا، ويجمع هذا المستوى بين قدرة الدولة على توفير الغذاء بالشكل المطلوب وقدرة الفرد المالية على الحصول على الغذاء ببسر.

### 2.2.3 الاكتفاء الذاتي:

الاكتفاء الذاتي هو مفهوم ضيق للأمن الغذائي، كما يمكن أن يتطابق معه في حالة قدرة البلد على تأمين حاجات السكان بفعل الجهاز الانتاجي المحلي أو الوطني وقدرته على التصدير أيضا. يمكن التعبير عنه كليا بالمعادلة التالية:

$$\text{الاكتفاء الذاتي} = \text{الانتاج الوطني أو المحلي} - \text{الاستهلاك الوطني} \leq 0$$

حسب هذه المعادلة فإن الاكتفاء الذاتي، يعني أن الانتاج المحلي أو الوطني يلبي أو يفوق الحاجات الوطنية أو المحلية من الغذاء والتغذية، وفي هذه الحالة يمكن أن يتطابق أيضا، مع مفهوم الأمن الغذائي.

لقد ساد مفهوم الاكتفاء الذاتي؛ خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي؛ نظرا لمحاولة البلدان آنذاك الاعتماد على إمكانياتها المحلية لتلبية الحاجات الأساسية الغذائية للسكان، غير أنه تراجع في النصف الثاني للثمانينات من القرن الماضي؛ بفعل الانفتاح الاقتصادي، ودعوة الولايات المتحدة، على لسان وزيرها للزراعة آنذاك، مختلف البلدان للتخلي عن مفهوم الاكتفاء الذاتي لصالح الأمن الغذائي العالمي، والاعتماد على إمكانيات الولايات المتحدة الأمريكية الكافية لتلبية حاجات ومتطلبات الغذاء العالمي وبتكلفة منخفضة (مصطفى، 2017، صفحة 50).

إن هذا المفهوم وفقا للمقولة القائلة أن من يدعو لشيء ما فإن له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيه، فإن الأمن الغذائي بالاعتماد على الاستيراد، من خلال التصدير أو الاقتراض، يُكرس



التبعية الغذائية للبلدان المنتجة، كما يؤثر على إمكانية وقوع البلد في أزمة غذائية قد تتحول إلى أزمة سياسية لسبب من الأسباب.

لقد تراجع مفهوم الأمن الغذائي؛ إلى حد كبير؛ بالشكل الذي تدعوا إليه بعض الدول، بفعل أزمتي كوفيد 19 وأزمة امدادات الغذاء الحالية بسبب النزاع الأوكراني- الروسي. وبالتالي فإن الدروس المستخلصة من ذلك أنه يجب على البلدان، خاصة المتخلفة، الاعتماد على إمكانياتها الذاتية على الأقل بالنسبة للمنتجات الأساسية؛ حتى يتسنى لها تحقيق ولو بشكل نسبي؛ استقلالية في قراراتها السياسية.

### 3.2.3 الحق في الغذاء:

يتحقق هذا الحق حسب المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966، "عندما يتمكن كل رجل وامرأة وطفل بمفردهم، أو مع الآخرين من الحصول المادي والاقتصادي في جميع الأوقات على غذاء كاف أو وسائل شرائه"

4. أبعاد الأمن الغذائي:

هناك شبه اتفاق على أن الغذاء والإنتاج الغذائي أصبح سلاحا فتاكا لا يختلف عن الأسلحة المستخدمة في الحروب. إن التاريخ الاقتصادي يؤكد، أن أمما قد عانت الأمرين بسبب عدم مقدرتها على تأمين الغذاء لأفراد شعبها لأسباب جغرافية وبيئية واجتماعية... كما استعمل الغذاء سلاحا لإضعاف أمم ومحاصرتها، لذلك فللغذاء أبعاد متعددة.

### 1.4 البعد الاقتصادي:

يشكل البعد الاقتصادي في عملية الأمن الغذائي، بعدا رئيسا، ذلك أن تأمين متطلبات السكان من الغذاء محليا خاصة، أو حتى عن طريق الاستيراد؛ ولكن بشرط أن يكون ذلك مكملًا وغير مؤثر بشكل كبير على الإنتاج المحلي. بالإضافة إلى سهولة ويسر الحصول عليه، سوف يؤثر ايجابيا على الجانب السياسي والاجتماعي وعلى استقرار الأسواق.

إن تحقيق الأمن الغذائي؛ أي توفر الغذاء للسكان في كل الأوقات من خلال الإنتاج والتصنيع المحليين؛ وفي هذه الحالة سيكون له نفس المدلول للاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء؛ يتطلب توافر مجموعة من العوامل وتفاعلها، توفر الأراضي الخصبة، أو القيام بالاستصلاح، توفر المياه وذلك من خلال انشاء والاستثمار في السدود، توفر العنصر البشري المختص، فضلا عن مستوى معين من المكننة والتكنولوجيات الملائمة.

مساهمة الحكومة ضرورية في ذلك، من خلال توفير بيئة ملائمة للقطاع، واعتماد سياسات مرنة، داعمة ماليًا وإداريًا ومشجعة للاستثمار في القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية. فهذه المساهمة في الحقيقة هي مساهمة نوعية وكمية في المجال التنموي، نقصد بالنوعية هنا استقرار السكان جغرافيًا، ومحاربة مظاهر الفقر والبؤس والحرمان من خلال خلق مناصب عمل، ورفع مستوى الدخل الفردي والجماعي... أما من الناحية الكمية، فهي تسهم في زيادة التشابك القطاعي الزراعة والصناعة، فضلًا عن الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الصادرات وتخفيض الواردات...، وبالتالي فهي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المشار إليها أعلاه. لا يقتصر الأثر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل يمتد الأثر الاقتصادي إلى الجانب السياسي. فتحقيق الأمن الغذائي وتلبية حاجات ومتطلبات السكان من الناحيتين الكمية والنوعية، يقوي القرار السياسي، ويعطي قوة واستقلالية للقرارات الوطنية.

#### 2.4 البعد الاجتماعي للأمن الغذائي:

يعتبر الأمن الغذائي شكلًا من أشكال الرفاه الاجتماعي، في ظل وجود جهاز إنتاجي زراعي وصناعي محلي قوي يلبي المتطلبات الاجتماعية المتزايدة، ذلك أنه؛ أي الأمن الغذائي يساهم من تحسين المؤشرات الاجتماعية، كاستقرار السكان وبالتالي تجنب الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن، كما يؤدي في إلى رفع دخل الأفراد في المدن والأرياف والقرى، وبالتالي يساهم في القضاء على مظاهر الفقر والبؤس والحرمان... مما يقلص من الظواهر الاجتماعية السلبية ذات الصلة كسوء التغذية على سبيل المثال لا الحصر.

إن تحسين المستوى الغذائي له أثره الإيجابي أيضًا، على الجانب الصحي وإنتاجية العمل وأن انخفاض المستوى العام للأسعار يسمح بالرفع من القدرة الشرائية للأسر، مما يسمح بدوره إلى تمتين العلاقات الاجتماعية وزيادة التماسك في النسيج الاجتماعي.

#### 3.4 البعد السياسي للأمن الغذائي:

إن تحقيق الأمن الغذائي هو المسؤولية الأولى للدولة، التي يقع على عاتقها تأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراد، في أي وقت من الأوقات، وبالشكل المناسب وفقًا للمعايير الدولية.

إن تلبية حاجات السكان من الغذاء يسمح أيضاً، باستقرار اقتصادي واجتماعي وتحقيق نوع من الرفاه الاجتماعي، مع تراجع للآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يزيد من الرضاء الفردي والجماعي للسكان وزيادة الثقة في المؤسسات السياسية الحاكمة. بالمقابل فإن تحقيق الأمن الغذائي من زاوية الاكتفاء الذاتي، يسمح للمؤسسات السياسية باتخاذ قراراتها السيادية بكل حرية بعيداً عن ضغوط المؤسسات المالية والنقدية الدولية وبعيداً عن أي توجيه خارجي.

#### 4.4 البعد العقائدي والديني للأمن الغذائي:

إن تحقيق الأمن الغذائي في الإسلام هو أحد مقاصد الشريعة الإسلامية، فيما يتعلق بالضروريات وهي: " أن تحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه الأصول فهو مفسدة، ودفعها مصلحة " وبالتالي فإن " توفير الغذاء، والملبس، والمسكن، والصحة يجعل الإنسان آمناً في سربه، ومعافى في بدنه، هذا على مستوى الفرد، أما على مستوى الدولة، فإن الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات الأساسية... " (هدود و حسين ، 2016، صفحة 47) يمكن أن يجنب الدولة حدوث أزمات اقتصادية داخلية أو خارجية، كما يحتمل أن يؤثر سلباً على أمنها السياسي وعلى تماسكها الاجتماعي ومحيطها البيئي.

#### 5.4 البعد الأمني الشامل والأمن الغذائي:

يوجد إجماع عام على أن الأمن الغذائي هو جزء لا يتجزأ من الأمن الشامل للبلاد والعباد، ويعطي قوة للقرار السياسي. إن التاريخ الاقتصادي الحديث، يؤكد أن أمماً، قد عانت في أمنها الغذائي، ومن ثم أمنها الوطني بسبب عجزها عن توفير اكتفائها الذاتي من الغذاء. فالعراق على سبيل المثال لا الحصر، قد تم إضعافه عند فرض حصار شامل ومجحف عليه من طرف القوى الغربية "برنامج النفط مقابل الغذاء"، الأمر الذي أدى إلى هز ثقة سكانه في قيادتهم ومؤسساتهم السياسية، وأدى إلى إضعافه عسكرياً، ثم تم احتلاله. ولذا يشكل الغذاء سلاحاً كالأسلحة الفتاكة المستخدمة في المعارك الحقيقية، بل يشكل سلاحاً أشد فتكاً، ذلك أنه يهدد كيان الأمم في وجودها، وينذر بزوالها. يستحضرنا هنا القول الشهير للمفكر العربي الكبير مصطفى كامل: " إن الأمة التي لا تأكل مما تزرع وتلبس مما تصنع. أمة محكوم عليها بالتبعية والفناء... "(حكم، 2022).

#### 5. مبادئ التنمية المستدامة والأمن الغذائي.

إن الملاحظة البارزة في المفاهيم السابقة، أنها تتماشى وطبيعة المرحلة التي تميزها ظاهرة العولمة الاقتصادية، التي تدعو إلى التحرير الاقتصادي والاجتماعي، وضرورة قيام المؤسسات المالية والنقدية الدولية الراعية للتنمية المستدامة، بمحاربة الفقر ومظاهر الجوع التي تعتبر أحد الميزات الأخلاقية للعولمة.

إن التطور الآخر الحاصل، الذي يجب التنبيه له، أن مصطلح الاكتفاء الذاتي الذي كان يصدق في فترة من الفترات؛ بالرغم من أنه من الناحية الجوهرية يمكن أن يكون نفسه، كما سبقت الإشارة؛ قد تراجع نسبيا لصالح مفهوم الأمن الغذائي الذي ارتبط بشكل وثيق بمعظم أهداف التنمية المستدامة التي التزمت بها معظم البلدان حتى آفاق 2030.

مع العلم أن التنمية المستدامة تعرف؛ حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ في تقريره حول التنمية البشرية عام 1992 بأنها: "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية و الصناعية ، كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا مستدامة" (مزارشي و مداني ، 2008، صفحة 3).

أما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) فقد عرفت التنمية المستدامة تعريفا يتناسب وطبيعة نشاطها: "هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار ارضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة تحمي الأرض والمياه والموارد النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة، وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (الشبكة العربية للتميز والاستدامة، 2022)

وبالتالي فإن هذا التعريف ينسجم وإلى حد كبير وأهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها سنة 2015 " فهي تحمي الأرض والمياه والموارد النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة... " وهي جملة معبرة عن محتوى الغايات المستهدفة.

### 1.5 أهداف التنمية المستدامة

جاءت أهداف التنمية المستدامة كتكملة لأهداف الألفية، وتوسعة جغرافية لها، ذلك أنها أصبحت تشمل كافة البلدان، بما فيها البلدان الرأسمالية المتطورة. لقد جاءت الاهداف تحت عنوان: تحويل عالما: خطة التنمية المستدامة حتى عام 2030.

علما وأنه ومن ضمن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة المعتمدة من طرف 193 دولة في سبتمبر 2015، نجد 7 أهداف، أي حوالي 40 بالمائة من الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة، لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالأمن الغذائي حيث يمكن أن نذكر ما يلي (رواج و لخضر، 2022، الصفحات 8-12):

- الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كافة اصقاع العالم.

لتحقيق هذا الهدف، حسب الأمم المتحدة، ينبغي التنسيق والتعاون الدولي الكافي لتعبئة الموارد من مختلف المصادر لمساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على توفير الوسائل الملائمة لتجسيد سياساتها للقضاء على الفقر.

إن القضاء على الفقر يتطلب سياسات رشيدة تسمح بخلق وإنشاء مجموعة من المؤسسات في هذه البلدان تسمح بنشر وتعزيز قطاعات الإنتاج والخدمات لخلق بيئة ملائمة لدوران عجلة التنمية.

- الهدف الثاني: القضاء نهائيا على الجوع.

لقد أصبحت ظاهرة الجوع، صفة ملازمة للنظام العالمي الحالي والعولمة الاقتصادية التي تدعو لها لها البلدان المنتفعة منها، وعليه تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيق مسعى القضاء على الجوع بشكل نهائي، والسماح للفقراء والبؤساء الوصول إلى الغذاء ومحاربة سوء التغذية بطرق شتى في البلدان الفقيرة، وذلك لإرضاء نسبي للجزء الأكبر من هذا العالم.

إن ذلك لن يتأتى إلا بوضع جهاز للإنتاج الغذائي واتباع سياسات زراعية مستديمة ومرنة لدى البلدان المتخلفة خاصة (odd2, 2022).

- الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه.

لتحقيق ذلك، تقترح الأمم المتحدة الاهتمام بشكل كبير بالصحة الخاصة بالأمومة والطفولة والأمراض المتقلة وغير المتقلة والبيئية والعقلية، وذلك عن طريق وضع جهاز خاص فعال يدعم ويحسن التغطية الصحية. ويعزز البحوث وتطوير اللقاحات والأدوية والتسيير العقلاني للمخاطر الصحية (Objectifs de développement durable, 2022).

- الهدف الثاني عشر: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

إن هذا الهدف هو دعوة صريحة من الامم المتحدة لكل أفراد المجتمع الدولي سواء حكومات أو منتجون أو مستهلكون لتغيير أنماط الانتاج والاستهلاك الحالية بشكل يتناسب والعقلانية في استغلال الموارد والترابط بين البلدان.

- الهدف الرابع عشر: المحافظة على المحيطات والبحار والمجاري المائية بشكل مستدام.

الهدف من ذلك هو المحافظة على الحياة الطبيعية في المحيطات والبحار والمياه واستغلالها بشكل مستدام والمحافظة على التنوع البيولوجي.

- الهدف الخامس عشر: المحافظة على الحياة البرية

تسعى الأمم المتحدة من خلال هذا الهدف المحافظة على النظام البيئي في البر والتنوع البيولوجي من خلال وضع سياسات تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على الغابات والجبال والبعث البيولوجي وتخفيض أشكال الفقر والتعاون الدولي للمحافظة على الكائنات المهددة بالانقراض (روابح و لخضر، 2022، صفحة 11)

- الهدف السابع عشر: تعزيز التعاون والشراكة لتحقيق الاهداف.

لتحقيق مجموعة الأهداف المسطرة، يستدعي ذلك تكاتف الجهود بين مختلف المتعاملين على المستوى الدولي، البلدان الرأسمالية المتطورة، البلدان المتخلفة والمنظمات المالية والنقدية الدولية فضلا عن الأمم المتحدة.

يتضح من جملة الأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة، إن قضايا الجوع والفقر وسوء التغذية وبالتالي الأمن الغذائي هي قضايا محورية، لن تتحقق إلا من خلال سياسات زراعية مستدامة في البلدان المتخلفة، وبمساعدة تقنية ومالية من طرف المنظمات الدولية والبلدان الرأسمالية المتطورة وجميع المنظمات الأخرى التي تعهدت بالمساعدة على تحقيق هذه الأهداف.

## 2.5 أبعاد التنمية المستدامة

يمكن القول أن التنمية المستدامة عملية إنمائية ذات أبعاد متعددة: اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية،...، وهي أبعاد أساسية مترابطة ومتكاملة في آن واحد، خصائصها التنظيم المحكم وترشيد الموارد لتلبية الحاجات المتزايدة في المجتمع.

أ. البعد الاقتصادي:

يعد هذا البعد جوهر التنمية المستدامة، إذ يتطلب مجهودات جبارة لتكييف كل النشاطات الاقتصادية بما يتلاءم والمحافظة على الموارد الطبيعية، وبالتالي ضمان حقوق الأجيال اللاحقة، دون حرمان الأجيال الحالية من حاجاتها التنموية والطبيعية. وتعرف التنمية الاقتصادية المستدامة أنها التنمية التي تتطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية مع مرور الوقت (داود و الربيعي، 2009، الصفحات 49-50).

ب. البعد البيئي:

يشكل البعد البيئي محورا أساسيا في عملية التنمية المستدامة حيث تقتضي حماية البيئة، المحافظة على الأراضي الزراعية من التوسع العمراني والمحافظة على المياه والتنوع البيولوجي، محاربة التصحر والانجراف، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري. وهذا بغرض زيادة فرص الأجيال القادمة للمحافظة على استقرار المناخ والنظم الجغرافية والبيولوجية والفيزيائية (توات، 2015، الصفحات 4-5).

ت. البعد الاجتماعي:

إن تحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية يعني آليا الأنظمة الاجتماعية والثقافية، والتي تضم تحقيق السلم والأمن وزيادة التلاحم بين الطبقات الاجتماعية للمجتمع. إن السياسات التنموية المستديمة تستدعي بالضرورة الأخذ بمجموعة من العناصر الاجتماعية الأساسية التي تشكل في آن واحد قيودا على الحكومات، كزيادة معدل النمو الديموغرافي الذي يشكل ضغطا حادا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على استيعاب الطلب المتزايد، وتوفير الخدمات الصحية والتربوية والسكن، والوصول الى مياه الشرب وتوفير خدمات الصرف الصحي والتشغيل وخلق دخول جديدة للتخفيف من الظواهر الاجتماعية السلبية ومحاربة الفقر والبؤس والحرمان ومظاهر الجوع وسوء التغذية....، كما أن التوزيع السكاني غير المتوازن يشكل عبئا آخر؛ على الحكومات للنهوض بالتنمية الريفية، التي تشكل عامل استقرار للسكان في القرى والأرياف.

إن البعد الاجتماعي في السياسات المستدامة أو المستديمة يتطلب توزيعا عادلا للموارد، ولن يكون ذلك إلا من خلال سياسات توزيع وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الهشة ومحاربة مظاهر الاصطفاف الاجتماعي.

ث. البعد التكنولوجي:

إن أنشطة البحث والتطوير واستعمال التكنولوجيات النظيفة واعتماد أساليب وطرق قابلة للبقاء والاستدامة وتعزيز التكوين في العلوم والتكنولوجيا وتعزيز الابتكار، يعتبر عنصراً فعالاً لرفع المستوى العلمي والمهني.

يشكل العامل التكنولوجي عنصراً محددًا لكل تطور اقتصادي واجتماعي و بيئي، كما يعتبر أيضاً؛ مصدراً رئيساً للبدان النامية لتحقيق طفرات تنموية مناسبة للحفاظ على البيئة وتخفيض الفجوة بينها وبين البلدان المتطورة. وبذلك " تستهدف التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكثر كفاءة وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولا تكنولوجيا في البلدان النامية الآخذة في التصنيع" (التنمية المستدامة مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات، 2022).

ج. البعد الثقافي:

يركز بعض المختصين على البعد الثقافي أيضاً، باعتبار أن الثقافة حسب اليونيسكو هي "إلا" جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات" (Unesco, 2010, p. 9). وذلك فإن تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج يستدعي بالضرورة دمج البعد الثقافي في التنمية، باعتباره جزءاً لا يتجزأ عن الميدان الاجتماعي. كما أن إبعاد كل الأشكال التمييزية القائمة على العرق والدين والجنس واللون... في المعاملات الاقتصادية والاجتماعية تعتبر مطبا رئيساً في التنمية المستدامة.

6. خاتمة:

إذا كان الفائض الاقتصادي هو علة التأريخ كما يقال؛ فإن الازمات الاقتصادية والمالية والنقدية... هي نقاط انعطاف أو تحول جذري لطبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة، وهو ما تؤكدته الشواهد التاريخية. لذا فإذا كان فائض الانتاج الغذائي في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الثمانينات خلق ما يعرف حالياً بمفهوم الأمن الغذائي، كمفهوم يعني توفير الحاجات السكانية، ليس من خلال الانتاج المحلي أو الاكتفاء الذاتي، وإنما عن طريق التصدير للأسواق الدولية من أجل تلبية متطلبات السكان عن طريق الاستيراد، وهو ما يتناسب وطبيعة المرحلة، مرحلة العولمة والتحرر الاقتصادي وزيادة علاقات الاعتماد المتبادل بين البلدان. فإن أزمتي كوفيد 19 وأزمة اوكرانيا/ روسيا شكلت نقطة انعطاف هامة في تاريخ العلاقات الدولية الراهنة، حيث نلاحظ أن مفهوم الامن الغذائي أضحي غير ذلك الذي كان سائداً، وان الاعتماد على الذات



أصبح دافع كل فعل تنموي . وبالتالي تبين من خلال هاتين الإزمتين، أن ما تدعو له الرأسمالية من انفتاح وتحرر عالمي مجرد شعارات لا غير، وأن الاقتصاد الذي لا يعتمد على موارده الذاتية مآله الزوال. وهو ما يفسر العودة القوية لمفهوم الأمن الغذائي من زاوية الاعتماد على الذات (الاكتفاء الذاتي).

ويتضح من خلال الورقة البحثية، أن الأمن الغذائي له أبعاد عديدة، فهو لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه إلى أبعاد أخرى على قدر كبير من الأهمية، كالبعد الاجتماعي والعقائدي والسياسي والثقافي....، ففي حالة عدم تحقيق متطلبات السكان من الغذاء، غالباً ما ينجر عن ذلك آثار وخيمة على البلاد والعباد.

تؤكد الشواهد التاريخية المعاصرة، أنه وبسبب عجز الدولة على تحقيق أمنها الغذائي كالعراق مثلاً "برنامج النفط مقابل الغذاء"، ومظاهرات الجوع التي جرت في بعض البلدان بسبب الآثار القاسية لبرامج التصحيح الاقتصادي في سبعينات وثمانينات القرن الماضي، وما نتج عنها من ارتفاع فاحش في أسعار المواد الغذائية قد هدد دولاً في وجودها وغير من جغرافيات أخرى.

كما توضح الورقة البحثية أيضاً، أن الأمن الغذائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة، بل هو جزء لا يتجزأ منها، ذلك أنه من ضمن أهدافها؛ أي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها الكثيرة والمتعددة التي تسعى لتحقيقها الأمم المتحدة والبلدان المنخرطة في العملية هي: الرفع من الإنتاجية الزراعية ومحاربة الفقر والبؤس والحرمان وتحقيق متطلبات السكان كما وكيفا وفقاً للمعايير الدولية. وهي نقاط جوهرية ومشاركة لكلاهما.

وبالرغم من تداخل الأهداف وتشارك بعض الغايات، تبقى التنمية المستدامة أشمل بكثير من الأمن الغذائي، فمجالاتها أوسع وأبعدها أكثر، خصوصاً وأنها تركز على توفير حاجيات الفرد في الحاضر مع الحفاظ على حقوق الأجيال اللاحقة مستقبلاً. وذلك دون الإخلال بالبيئة وتوازنها.

## 6. قائمة المراجع:

https://www.hekams.com/?id=6362. تم الاسترداد من حكم: (2022, 12 31)

*Objectifs de développement durable*. (2022, 12 10). Récupéré sur <https://www.agenda-2030.fr/17-objectifs-de-developpement-durable>

odd2. (2022, 12 04). Récupéré sur

<https://www.agenda-2030.fr/17-objectifs-de-developpement-durable/article/odd2-eliminer-la-faim-assurer-la-securite-alimentaire-ameliorer-la-nutrition-et>

Unesco Institute for Statistics of the United Nations Educational. (2010). *The 2009 UNESCO Framework for Cultural Statistics (FCS)*.

التنمية المستدامة مفهوم تعريف وأبعاد ومكونات. (15, 12, 2022). تم الاسترداد من الشبكة العربية للتميز والاستدامة:

[https://sustainability-excellence.com](https://sustainability-excellence.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF/)

الفرق بين الغذاء والمواد المغذية. (09, 12, 2022). تم الاسترداد من: [https://medicareegypt.com/post\\_details.php?lang=ar](https://medicareegypt.com/post_details.php?lang=ar&alias=الفرق-بين-الغذاء-والمواد-المغذية)

الشبكة العربية للتميز والاستدامة. (30, 12, 2022). تم الاسترداد من: <https://sustainability-excellence.com>

الفرق بين الغذاء والمواد المغذية. (09, 12, 2022). تم الاسترداد من: [https://medicareegypt.com/post\\_details.php?lang=ar](https://medicareegypt.com/post_details.php?lang=ar&alias=الفرق-بين-الغذاء-والمواد-المغذية)

أمين هدهود، و موسى حسين . (16 افريل، 2016). الامن الاقتصادي في إطار مقاصد الشريعة. مجلة البشائر الاقتصادية، 2(4).

حمزة بن حافظ. (2022). الامن الغذائي في الجزائر – دراسة استشرافية. اطروحة دكتوراه. جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة2.

سالت محمد مصطفى. (2017). التنمية الزراعية المستدامة. اطروحة دكتوراه. جامعة بسكرة.

سعيد النجار. (1973). الفكر الاقتصادي من التجاريين الى نهاية التقليديين. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

عبد الباقي روابح، و نور الهدى لخضر. (2022). الملتقى الوطني، المقاولتية الاجتماعية رهان خلق الثروة والتنمية المحلية. المقاولتية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. المركز الجامعي بميلة.

علي مهدي داود، و سلمان الربيعي. (2009). التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسوية مختارة. رسالة ماجستير. جامعة كربلاء.

فتيحة مزارشي ، و حسبية مداني . (2008). استراتيجيات ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في ظل ضوابط التنمية المستدامة. الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف.

لجنة الامن الغذائي العالمي للأمم المتحدة. (2017). الاطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية. تاريخ الاسترداد 20, 12, 2022، من <https://www.fao.org/3/mr173ar/mr173ar.pdf>

معجم المعاني الجامع. (21, 12, 2022). تم الاسترداد من

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/غذاء/>

مبيدي كبير الشرق الاوسط. (09, 12, 2022). تم الاسترداد من الفرق بين الغذاء والمواد المغذية:

[https://medicareegypt.com/post\\_details.php?lang=ar&alias=%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82\\_%D8%A8%D9%8A%D9%86\\_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A1\\_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF/](https://medicareegypt.com/post_details.php?lang=ar&alias=%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82_%D8%A8%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A1_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF/)

9%85%D9%88%D8%A7%D8%AF\_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8C%D8%BA%D  
8%B0%D9%8A%D8%A9

نصر الدين توات. (جويلية, 2015). دور الطاقات المتجددة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، دراسة  
برامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية بالجزائر. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*, 8(2).

ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. (20 12, 2022). تم الاسترداد من  
[https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%8A%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%86%D9%8A\\_%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D9%88](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%8A%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%86%D9%8A_%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D8%B1%D9%88)

يوسف بن يزة. (جوان, 2018). محددات ومهددات الامن الغذائي في المنطقة العربية. *مجلة العلوم  
الاجتماعية* (38).